لحقها الضرر نتيجة الانقلاب الاقتصادي · وابرز مثال على ذلـــك شركة «اليـانس » (للاطـارات) التي استطاعت توفير اسواق لتصدير اطاراتها · لكن ، منذ تشرين الاول من السنة الماضية ، بدأت الشركة تعانيمن نفقات كبيرة في الانتاج ، ولم يساعدهـــا التخفيض في قيمة الليرة على تحسين ارباحها · كذلك فأن مصانع « كور » (للصلب)، التي تعتبر صادراتها السنوية من اكبر صادرات المجمعات الصناعية في اسرائيل ، راحت ارباحها تنخفض ، خاصة خلال السنة الحالية ، بالمقارنة مع ارباحها في السنة الماضية · وثمة وضع مشابه لوضع « كور » ، قائم في مجمع « كلال » للنسيج ، و « ديسكونت » للاستثمارات ·

اما الضرر الاكبر فقد لحق بتلك المصانع التي تصدر النسبة الاكبر من انتاجهـــا · فبسبب عدم توفر سوق محلي يمكن بواسطته تنظيم الاسعار ، وعدم قدرتها على رفـــع اسعار منتوجاتها في الاسواق الخارجية ، حيث تسوق صادراتها ، تضطر الى الاكتفـاء بربح قليل جـــدا » (١٩) ·

وبموجب سياسة الحكومة ، فأن المصانع غير المربحة ، والتي لا تستطيع الاستمـــرار في عملية الانتاج في ظل الظروف الحالية ، عليها ان تقفل · الا ان اقفال اي مصنـــع لم يحدث حتى الآن ، وقد دار الحديث مؤخرا حول قرار اتخذه مجمع « كلال » للنسيج، يقضي بأقفال مصنع تابع له في بيسان ، وهو مصنع « كيتان » ، وذلك بسبب الخسائـر الكثيرة التي لحقت به · الا ان هذا القرار لم ينفذ ، بسبب المعارضة الشديدة له ، حتى داخل الحكومة ، لان المصنع يشكل مورد رزق اساسي لسكان البلدة (٢٠) · كذلك قامت الحكومة ، خلافا لسياستها ، بمنح قروض لبعض المصانع التي لم تستطع الاستمرار في ظل الظروف الجديدة (٢١) ، مما قد يدل على ان سياسة الاقفال التي اعلنت عنها ، لا تتلاءم مع الواقع ، وبالتالي لا يمكن تنفيذها · وانطلاقا من هذه الحقائق ، فأن قـــول مستشار وزير المالية دوفرات ، في تقريره السابق (امام اللجنة المالية في الكنيست) ، بأن « هناك احتمالا جيدا لان تشهد سنة ١٩٧٨ زيادة كبيرة في الصادرات ، تفوق جميع التوقعات » يبدو ضعيفا جدا ، وذلك خلافا لتوقع محافظ بنك اسرائيل غفني ، بأن الوضع الاقتصادي سيؤدي الى تجميد الصادرات ، وارتفاع الواردات خلال السنة الحالية (٢٢) · لذا يمكن القول ، ان تجديد النمو الاقتصادي بواسطة زيادة انتاجية فرع الصادرات القائـم ، هو امر غير واقعي ، وليس من السهل تحقيقه خلال هذه السنة ·

توسيع قطاع الانتاج ـ حلم مبكر

يعتبر توسيع قطاع الانتاج ، احد الوسائل الرئيسية لتحقيق النمـــو الاقتصادي السليم ، في نظر المسؤولين الاسرائيليين الا ان تحقيق هذا الهدف يتعلق بجملة قضايا، يعتبر حلها اساسا لتحقيق النمو بهذه الوسيلة · واولى هذه القضايـــا هـي توفيـــر الاستثمارات المطلوبة ، وبأحجام كبيرة · وهناك بعض التقدم في هذا المجال ، خاصة وان « ارقام مركز الاستثمارات اشارت الى ان في الفترة ما بين كانون الثاني حتى ايـــار من هذه السنة ، صادق المركز على ٥٢٩ خطة استثمار ، بمبلغ ٥ر٠مليار ليرة ، مقابـــل ٣٦٩ خطة بمبلغ ٥ر٣ مليار ليرة في الفترة الموازية لها من سنة ١٩٧٧ · وبين هـــذه الخطط ، وصل عدد خطط الاستثمار في الصناعة الى ٣٦٩ خطة ، مقابل ٢٣٣ في السنة الماضية · وعلم كذلك ان جزءا من هذه الاستثمارات بالعملة المحلية ، يمول بواسطـــة